



ARDD

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

قضايا المناصرة للمرأة

موجز سياسة

العدد 9

**إعادة تعريف أوجه الهشاشة
من منظور حكومي ومحلي**

حزيران/يونيو 2022

تقدير

تعمل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) على إجراء سلسلة من الأبحاث الإجرائية ضمن إطار مشروع «تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في المناصرة القائمة على الأدلة ضمن الأجندة الوطنية للمرأة والأمن والسلام»، والذي يتم تنفيذه بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل سخّي من حكومات كندا وفنلندا والنرويج، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وقبرص. وتتوجه النهضة العربية (أرض) بالشكر لشركائها من منظمات المجتمع المدني ضمن التحالف الوطني الأردني (جوناف) والأفراد الذين قدموا دعمهم لإعداد هذه الدراسة التي أجراها فريق الأبحاث في مركز النهضة الفكري للدراسات.

جدول المحتويات

| | |
|---|---|
| 4 | هدف البحث الإجمالي |
| 4 | الخلفية والمنهجية |
| 4 | أوجه الضعف كما يُعرّفها برنامج "تكافل" |
| 6 | نهج المجتمعات المحلية في تقييم أوجه الهشاشة |
| 7 | الاستثناء من المعونات |
| 8 | المنظور المحلي للفئات الهشة التي ينبغي شمولها في المساعدة |
| 8 | التجاوزات في تغطية برنامج "تكافل" |
| 9 | التوصيات |

هدف البحث الإجرائي

يتطرق هذا الموجز إلى مدى الفهم الذي تتيحه المجتمعات المحلية وبرنامج «تكافل»، الذي أطلقته الحكومة الأردنية خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)، لمفهوم الهشاشة وأوجه الضعف، فيهدف إلى تكوين فهم أفضل لأوجه الضعف من قبل جميع الجهات المعنية من أجل تعزيز وصول الفئات الهشة إلى الدعم. يركز الموجز على تطوير فهم مشترك لأوجه الضعف وكيفية تقييمها، ويُقدم توصيات بشأن السياسات تسترشد برؤى 11 منظمة مجتمع مدني محلية من أعضاء التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) والتي أجرت النهضة العربية (أرض) مقابلات معها يتعلق موضوعها بأدوات تقييم أوجه الضعف الحالية.

الخلفية والمنهجية

فاقمت جائحة كوفيد-19 من الهشاشة الصحية والاجتماعية والاقتصادية في بعض المجتمعات الأردنية؛ إذ برزت فئات جديدة تعاني الضعف والضرر جراء تداعيات الجائحة، في حين تفاقمت أحوال الفئات التي كانت تعاني من هشاشة أوضاعها سابقاً. يركز هذا التقرير على المنظور المحلي تجاه أوجه الضعف والهشاشة، وهو جزء من سلسلة من الدراسات التي تبحث في محلية عدد من القضايا الجندرية، ويتناول أيضاً التقرير الآليات التي اعتمدها منظمات المجتمع المحلي لتقييم أوجه الضعف والهشاشة، والجمع ما بين وجهات النظر المحلية، وتعزيز وصول الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى سبل الدعم المتاحة. للتعلم في وجهات النظر والتجارب المجتمعية، فقد تعاونت النهضة العربية (أرض) مع منظمات مجتمع مدني تقودها نساء من التحالف الوطني (جوناف). تأسس التحالف الوطني (جوناف) في عام 2016 بمبادرة من النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني، ومنظمات مجتمعية وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة، علماً بأن تحالف (جوناف) يعمل على تنسيق جهود التنمية والاستجابة الإنسانية الوطنية في الأردن وقيادتها كذلك.

ومن أجل فهم وجهات النظر المحلية، أُجريت 11 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين من منظمات مجتمع مدني تقودها النساء من التحالف الوطني (جوناف). لأغراض إطلاق هذا البحث، تم الاتفاق على فهم مشترك لأوجه الضعف والاستجابة لها، إذ اتبعت منهجية البحث نهجاً محلياً يقوم على الأدلة ويتضمن مراجعة مكتبية ساعدت في تطوير أدوات جمع البيانات النوعية والكمية. غطت العينة المشمولة في البحث أقاليم الأردن من شمال وجنوب ووسط. تمثل هدف البحث في تحديد الأدوات الحالية التي اعتمدها منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والحكومة الأردنية لتقييم مواطن الضعف والهشاشة وتحسين هذه الأدوات وتنقيحها لتقديم استجابة أكثر شمولية.

أوجه الضعف كما يُعرّفها برنامج «تكافل»

يُعرّف برنامج «تكافل»، الذي يُتيح الوصول إلى صندوق المعونة الوطنية، الفئات الهشة على أنها الأردنيون المحرومون، أو الفقراء الذين لا يشملهم التأمين أو لا يحصلون على المساعدة والدعم. وقد جرى التحقق من أهلية مستحقي الدعم من خلال السجل الوطني الموحد، وهو عبارة عن «قاعدة بيانات إلكترونية ونظام لإدارة معلومات المواطنين صُمم لتحسين كفاءة استهداف الأسر الأكثر تأثراً وضعفاً ودقة آلياته». (اليونسف، 2020)

من الواجب أن يكون الأفراد المؤهلون للتقدم للاستفادة من برنامج «تكافل» مواطنين أردنيين من حاملي الأرقام الوطنية؛ ويجب ألا يكون رب الأسرة مشتركاً في مؤسسة الضمان الاجتماعي أو يتلقى مساعدة شهرية أو دعماً تكميلياً من صندوق المعونة الوطنية؛ وذلك مع وجود استثناءات لمتلقي الدعم الشهري في الشرائح المرتبطة بالإعاقة والحالات الإنسانية. ينبغي على المتقدمين تقديم دليل على انقطاع دخلهم أو انخفاضه كما يجب ألا يكون المتقدم عاملاً في القطاع الحكومي أو العسكري. ولا تتطلب عملية التسجيل أي مستندات، لكن يمكن طلبها عند زيارة مراكز صندوق المعونة الوطنية. يمكن للأفراد من ذوي الإعاقة التقدم لبرنامج «تكافل» إذا ما استوفوا معايير الأهلية الخاصة بالبرنامج. (صندوق المعونة الوطنية، غير مؤرخ)

كي تتأهل للحصول على المساعدات، كان على الأسر الجديدة أن تستوفي المعايير التالية:

- 1) ألا يكون رب الأسرة عاملاً في القطاع العام أو من متلقي المعاشات التقاعدية.
- 2) أن يقل الدخل الرسمي للفرد الواحد (من أفراد الأسرة الآخرين لا رب الأسرة فقط) عن مئة دينار للفرد شهرياً.
- 3) ألا يتجاوز الدخل الشهري الرسمي لأفراد الأسرة 350 ديناراً شهرياً.
- 4) ألا تتعدى القيمة النقدية أو عدد الأصول (الممتلكات، الأصول المالية، الماشية، المركبات) التي تمتلكها الأسرة المستويات المحددة.

آلية التقييم

بعد ذلك، «صُنفت» الأسر التي استوفت هذه المعايير «وفقاً للمعادلة التي اعتمدها برنامج تكافل بغرض اختيار المستفيدين». (الحكومة الأردنية، 2020) وأستخدم هذا المعيار في الأساس لبرنامج «تكافل» في فترة ما قبل الجائحة غير أن تركيزه انصب على الدخل الرسمي فقط في وقتها (وذلك مقابل إجمالي الدخل). (البنك الدولي، 2020) وبحسب البنك الدولي، تستخدم معادلة الاستهداف التي يستخدمها برنامج «تكافل» 57 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً بما في ذلك جنس رب الأسرة، مع أخذ مواطن الضعف الإضافية التي تواجهها الأسر التي تُعيلها المرأة بعين الاعتبار. وتُظهر محاكاة أُجريت باستخدام بيانات مأخوذة من مسح نفقات ودخل الأسرة الذي تجريه دائرة الإحصاءات الأردنية أن منهجية الاستهداف الخاصة ببرنامج «تكافل» تُقدّم تقديراً جيداً لمستوى فقر الأسر. ومع ذلك، تعاني البيانات المستخدمة من محدوديتها إلى حد ما؛ إذ يقوم جمع المعلومات على تلك المتاحة عن رب الأسرة فقط لا الأسرة ككل، ما يحد من التقييم المعتمد من برنامج «تكافل» وقد تنجم عنه بيانات محرّفة وذلك لأنه، مجدداً، لا تُجمع المعلومات عن أفراد الأسرة كلهم. كذلك، قد يتلاعب رب الأسرة في بعض الأحيان بالمعلومات المقدمة لخدمة منفعته الشخصية بدلاً من التفكير بصالح الأسرة، وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى استثناء النساء الراغبات في التقدم للاستفادة من البرنامج. علاوة على ذلك، ووفقاً للأمم المتحدة، فقد استثنيت النساء اللائي يملكن مشاريع أعمال منزلية والنساء المقيمات في دور الحماية من الحصول على الدعم. (الأمم المتحدة، 2020)

نهج المجتمعات المحلية في تقييم أوجه الهشاشة

وفقاً لمنظمات المجتمع المدني، فإن تحديد معايير الضعف والهشاشة للأفراد يتطلب منها الرجوع إلى المعلومات التي جمعتها وزارة التنمية الاجتماعية وإلى سجلات صندوق المعونة الوطنية الرسمية كذلك، إذ ينصب تركيزه الرئيسي على مقدار دخل الفرد وممتلكاته. تتمتع منظمات المجتمع المدني بشراكات مع وزارة التنمية الاجتماعية، فيمكن للمنظمات تزويد الوزارة ببطاقة الهوية الوطنية الخاصة بالمستفيد واسمه الكامل بهدف الحصول على تقرير عن الوضع المالي لأسرته.

وعادة ما تستهدف منظمات المجتمع المدني الأفراد الذين لا يتلقون معونة أو دعماً من أي جهة، وغالباً ما يستفسر العاملون في هذه المنظمات عن وضع الأسرة المالي من جيرانها بعد الحصول على المعلومات من وزارة التنمية الاجتماعية. وقد أكد المستجيبون على أهمية إجراء الزيارات الميدانية، موضحين بأنها جزء أساسي من تقييم احتياجات الأسر؛ إذ غالباً ما تكشف الزيارات الميدانية عن معلومات لا يُبلّغ عنها الأفراد عادة، كوجود أفراد مرضى أو آخرين من ذوي الإعاقة، فضلاً عن أنها قد تُظهر احتياجات الأسر الأخرى. وكما أفاد أحد المستجيبين: «تساعد الزيارات الميدانية إلى منازل المستفيدين في تقييم احتياجاتهم، إذ قد يكون بعضها ضمناً وغير ظاهر للعيان. كما لا يُبلّغ بعض الأشخاص عن وجود مرضى أو أفراد من ذوي الإعاقة في الأسرة، وفي بعض الحالات قد تتضح حاجة الأسرة إلى دفع فواتير الكهرباء والمياه من خلال هذه الزيارات.»

مع ذلك، قالت بعض منظمات المجتمع المدني إن الزيارات الميدانية للأسر لا تعكس الواقع الاقتصادي لها بالضرورة. فكما قال عضو في إحدى منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة: «يمكن للزيارات الميدانية أن تكون غير منصفة إلى حد ما، إذ لا يمثل شكل/تصميم/المواد المستخدمة في بناء المنزل الاحتياجات المالية الفعلية للأسرة.»

تختلف معايير الأهلية وتقييم أوجه الضعف التي تعتمد عليها منظمات المجتمع المدني من واحدة إلى أخرى، وفيما يلي بعض هذه المعايير المستخدمة:

1. تحدّد منظمات المجتمع المدني مدى ضعف الفرد وتأثره وفقاً لعدة عوامل، ومع ذلك، يُعتبر جنس الفرد معياراً أساسياً في التقييم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فتحظى المرأة بالأولوية. ومن العوامل الهامة الأخرى وجود أفراد من كبار السن أو المرضى أو من ذوي الإعاقة في المنزل؛ إذ تعد هذه الحالات أولوية في حال وجودها. كما تأخذ منظمات المجتمع المدني دخل الأسرة في اعتبارها؛ فإذا انخفض الدخل إلى ما دون خط الفقر كما هو محدد من قبل الحكومة الأردنية، تكون الأسرة مؤهلة لتلقي المساعدة.
2. تُقيّم بعض منظمات المجتمع المدني الأسر الأكثر تأثراً وضعفاً من حيث الدخل دون اتباع أي قواعد صارمة؛ فمعظم الأسر التي تقدم لها المساعدات النقدية هي من ذات الدخل المنخفض، أو معدومة الدخل، إلى جانب الأسر الكبيرة والعائلات التي لديها طلاب وأرباب الأسر المثقلون بالديون.
3. يعتقد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني بوجوب إعطاء الأولوية لفئات معينة من تلك الأكثر تأثراً وضعفاً، لاسيما تلك التي تواجه هشاشة وأوجه ضعف اجتماعية. وأشارت منظمات المجتمع المدني إلى عدم وجوب اعتبار الفقر معياراً رئيسياً عند تقييم الحاجة للدعم. لا تتبع هذه المنظمات معايير أهلية صارمة فتستهدف الأفراد الذين لا تعطيههم البرامج الحكومية، ومن بينهم العسكريون الذين يتلقون معاشات تقاعدية منخفضة، والأسر التي لديها أشخاص من ذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء المنفصلات أو المطلقات أو الأرمال، والأفراد المثقلون بالديون، والأفراد العاملون في القطاع غير الرسمي أو في قطاعات متضررة من الجائحة، والطلاب والأسر المعيشية الكبيرة.

وقالت إحدى منظمات المجتمع المدني إنه ولضمان اتباع نهج أفضل، فقد عيّنت قادة مجتمعيين يتمثل دورهم في توزيع المعونة بين الشرائح الهشة من المجتمع. وبحسب عضو في إحدى المنظمات، فإنه «نظراً لأننا نعيش في مجتمع عشائري، فإننا نتأكد من توزيع المساعدات على جميع أفراد المجتمع من خلال وجود ممثل واحد عن كل عشيرة في مجلس منظمات المجتمع المدني المسؤول عن تقديم المساعدات للأفراد الأكثر ضعفاً وتأثراً في مجتمعهم».

الاستثناء من المعونات

ألقت منظمات المجتمع المدني الضوء على تلك الحالات التي استثنت من برنامج «تكافل»، ففي ضوء تجربتها وعملها مع صندوق المعونة الوطنية، كانت هذه المنظمات قادرة على تحديد حالات مجتمعية من الفئات الهشة لا تتلقى دعماً.

لا يُقدّم صندوق المعونة الوطنية المساعدة النقدية للأفراد المشمولين بالضمان الاجتماعي؛ إذ يُستثنى أولئك المنضمون حديثاً إلى مؤسسة الضمان أو الذين أصبحوا عاطلين عن العمل من تلقي المساعدة، وهو أمر لا ينصف من هم بحاجة إليها. وفي هذا الصدد، فقد قال أحد المستجيبين إن «استخدام الضمان الاجتماعي بوصفه معياراً لتلقي الدعم ليس بالأمر المنصف وذلك لانضمام بعض الأشخاص إلى سجلات الضمان حديثاً في حين ترك البعض الآخر وظائفهم وصاروا عاطلين عن العمل قبل الجائحة، إلا أن سجلاتهم في الضمان الاجتماعي ما تزال موجودة (مع كونها حسابات غير فعالة)، ويُستثنى هؤلاء الأشخاص من المساعدة رغم حاجتهم إليها».

وبحسب أحد المستجيبين، لا يراعي صندوق المعونة الوطنية حجم الأسر المعيشية التي تضم أكثر من ستة أفراد، ويعود السبب الرئيسي لاستثنائها إلى اعتقاد الصندوق بأن دخل هذه العائلات الإجمالي لا بد أن يكون أعلى من دخل العائلات الأصغر حجماً، مع تجاهل حقيقة عجز هذا الدخل عن تغطية احتياجات مثل هذه العائلة الكبيرة. كما من المرجح أن تسكن الأسرة المكونة من أكثر من ستة أفراد في منزل ذي مساحة أكبر، لذلك قد لا تكون مؤهلة للحصول على الدعم. تعليقاً على ذلك، قال أحد المشاركين «أعرف عائلات كبيرة تضم أكثر من ستة أفراد تلقى أربابها 230 ديناراً عن شهرين، أي 115 ديناراً في الشهر، ويبلغ إيجار منازلهم 150 ديناراً شهرياً، وعليه فهم لا يستطيعون إعالة أسرهم».

كما أن الأسر التي تضم شباباً بين أفرادها قد لا تكون مؤهلة للحصول على الدعم كذلك، وينطبق هذا خاصة في الحالات التي يكون فيها الشباب موظفاً، ومع ذلك فقد يعجز عن إعالة أسرته بسبب عدم كفاية دخله، الأمر الذي يُعزى إلى انخفاضه بسبب الجائحة، أو عمل الشباب في القطاع غير الرسمي، أو ادخاره المال لتأسيس أسرته الخاصة. ضرب المشاركون عدة أمثلة حول الأسر المستثناة من المساعدة على الرغم من تعطل الشباب العاملين عن عملهم خلال جائحة كوفيد-19، ومن ذلك أسرة لديها خمسة من الشباب في سن العمل إلا أنهم لم يتمكنوا من العمل خلال الجائحة على الرغم من حاجة أسرهم إلى المساعدة.

تعد حيازة الممتلكات كالأراضي، والسيارات، والمنازل والشركات من ضمن العوامل الأخرى المتسببة في استثناء الأفراد من برامج الدعم، إذ يعتبر الأفراد من أصحاب الممتلكات غير مؤهلين لتلقي المساعدة. تجد منظمات المجتمع المدني هذا المعيار غير منصف إذ لا تدل حيازة الممتلكات بالضرورة على وضع الشخص المالي. صحيح أن بعض مالكي العقارات قد يكونون ورثوها عن أسلافهم إلا أن الأصل قد يكون مقسماً في بعض الأحيان بين عدة ورثة. وفي حالات أخرى، ثمة العديد ممن كانوا يمتلكون أصولاً لأغراض تجارية قبل الجائحة لكنها لم تكن عاملة أثناءها. من جهة أخرى، تمتع آخرون بأوضاع اقتصادية جيدة قبل الجائحة لكنهم تعرضوا لضائقة مالية شديدة خلالها.

وحالت الحالة الاجتماعية/الزوجية أو الوظيفية للعديد من النساء وجنسيتهن كذلك دون تلقيهنّ المساعدات النقدية. ففي بعض الحالات، قد يكون للزوج وزوجتان وبالتالي يُغطي الصندوق حاجات أسرة واحدة من أسرته فقط. ولا يمكن لبعض النساء المنفصلات من غير المطلقات الحصول على الدعم إذ مُنحت منافعه للزوج الذي تقدم بطلب للحصول عليه مسبقاً على الرغم من أنه وفي بعض هذه الحالات، يعيش أطفالهما مع الأم. علاوة على ذلك، فإن الأمهات الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين، ممن لا يحمل أطفالهن الجنسية الأردنية جراء ذلك، غير مؤهلات للحصول على المساعدة التي تقدمها هذه البرامج لأن رب الأسرة غير أردني.

كما جرى استثناء العسكريين من الاستفادة من برنامج «تكافل» على الرغم من حاجة بعض أسرهم إلى المساعدات النقدية. ويتلقى بعض الموظفين العسكريين دخلاً قدره 250 ديناراً أردنياً أو 300 دينار وهو مبلغ غير كافٍ لإعالة الأسر التي تتألف من أكثر من ستة أفراد.

المنظور المحلي للفئات الهشة التي ينبغي شمولها في المساعدة

من منظور المجتمع المحلي، يغدو من الواجب تقديم المساعدة لجميع الفئات الهشة لكن ينبغي إعطاء الأولوية لبعض الفئات لحاجتها الماسة إلى الدعم. ووفقاً لمنظمات المجتمع المدني، تأتي النساء المستضعفات على رأس قائمة الأولويات، وكذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة، وكبار السن، واللاجئون، والأشخاص الذين يعانون من أمراض، والأسر ذات الدخل المنخفض (الفقيرة)، والأسر الكبيرة ذات الدخل غير الكافي، والشباب، والعاطلون عن العمل، والأسر التي لديها أطفال وعُمال المياومة.

اقترح المستجيبون أشكالاً مختلفة من الدعم التي يمكن تقديمها للفئات المستضعفة، مع اعتبار المساعدة الغذائية الشكل الأهم منها تليها الخدمات الصحية. ومن المثير للاهتمام أن أقل من نصف منظمات المجتمع المدني قد أشارت إلى الدعم النقدي بوصفه وسيلة الدعم المفضلة. يقدم صندوق المعونة الوطنية المساعدة النقدية بشكل أساسي والتي تعتبرها أغلبية الجهات الفاعلة في العمل الإنساني الشكل الأنبل والأكثر كرامة لتقديم المساعدة، إلا أن النتائج الصادرة عن مقابلات منظمات المجتمع المدني تشير إلى أن هذا النوع من المعونة هو ليس ما تحتاجه المجتمعات.

التجاوزات في تغطية برنامج «تكافل»

ساد استخدام «الواسطة» خلال استجابة برامج «تكافل»، مع إبلاغ منظمات المجتمع المدني عن حالات عدة في هذا الخصوص. أشارت المنظمات خلال المقابلات إلى تعرّض آلية تقديم الطلبات في بعض الأحيان إلى انتهاكات وسوء استخدام من قبل بعض الأفراد الذين جرى إعطاؤهم الأولوية في تلقي المساعدات تفضيلاً لا بناء على احتياجاتهم الفعلية، وذلك لكونهم على علاقة بأحد العاملين في صندوق المعونة الوطنية. كما أفادت المنظمات أن المقيّم فضل في بعض الحالات منح المساعدة لبعض العائلات لانحدار كليهما من المناطق ذاتها أو وجود صلات عائلية تربطه بها.

علاوة على ذلك، أشار المستجيبون إلى أن البيانات التي كانت في حوزة المسجل لم تكن صحيحة غالباً ما أدى إلى استهداف الأفراد الخطأ أو حدوث حالات احتيال. لقد انتشر الاحتيال أثناء الاستجابة إذ وجدت حالات استطاع فيها أفراد من أصحاب الأعمال التجارية النشطة غير المسجلة الحصول على الدعم المقدم من صندوق «تكافل» على الرغم من وجود مصدر دخل غير رسمي لهم، أو امتلاكهم أصولاً تشغيلية وأصولاً غير مسجلة. وأبلغت إحدى منظمات المجتمع المدني عن حالة احتيال محتملة وكانت لامرأة طلبت الحصول على المساعدة واتضح بعد التحقق من وضعها أنها مالكة مسكن مؤجّر يتألف من ثلاثة طوابق.

التوصيات

يجب إعادة تعريف أوجه الهشاشة بشكل أفضل كي تعكس احتياجات المجتمعات المحلية في الأردن

تُعرف الفئات الأكثر تأثراً وضعفاً وفقاً لمعايير التقييم المتبعة حالياً من صندوق المعونة الوطنية على أنها الأردنيون الفقراء، أو الذين لا يشملهم التأمين أو لا يحصلون على المساعدة والدعم. وعبر المجتمع المدني، قد يختلف تعريف أوجه الضعف وتحديد الفئات التي يمكن شمولها ضمن الشرائح المهمشة (التي يجب ألا تشمل أولئك الأشخاص الذين لا يمكنهم تلبية احتياجاتهم الأساسية وحسب، بل أولئك الذين يواجهون أوجه ضعف اجتماعي كذلك).





يعاني نهج صندوق المعونة الوطنية من قصور في دقته بما يمنعه من شمول جميع الفئات الأكثر تأثراً وضعفاً، فضلاً عن إهماله الفئات الفرعية من تلك الأكثر تأثراً وضعفاً التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة وفقاً للمجتمعات المحلية.

وأوصت منظمات المجتمع المدني بأن يقوم صندوق المعونة بمراجعة تقييمه لأوجه الضعف والهشاشة وإعادة تحديد معايير الضعف الحالية لتشمل الأسر الكبيرة عدداً، والشباب، والأفراد الذين يمتلكون أصولاً غير عاملة، والأفراد الذين اشتركوا في الضمان الاجتماعي مؤخراً والموظفين العسكريين. أما في المقام الأول، فتأتي النساء الأكثر تأثراً وضعفاً من مهجورات أو منفصلات أو مطلقات ضمن هذه الفئات.

وبعقد جلسات التدريب/النقاش مع منظمات المجتمع المدني المحلية، جرى تطوير إطار عمل وأداة لتقييم أوجه الضعف والتي تقوم على أداة التقييم التي يعتمدها برنامج «تكافل» مع تضمين نتائج الدراسة ومخرجات الجلسات التدريبية سعياً إلى تطوير طريقة أكثر شمولية من حيث تقييم أوجه الضعف.



P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

   ar_renaissance
 ArabRenaissance



النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development